مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 10 / العدد: 3 (2022)، ص: 1664-1678

في العلاقة بين الإيديولوجيا والسلطة السياسية في فلسفة ناصيف نصار.

On the relationship between ideology and political power in the philosophy of Nassif Nassar.

محمودي سيف الدين[1]، حميدي لخضر[2]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر).

seyf_eddin.mahmoudi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر).-Lakhedar.hamidi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/09 تاريخ القبول: 2022/09/04 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع جد مهم، والذي يتعلق بالإيديولوجيا في علاقتها مع السلطة السياسية، ومدى التداخل بينهما فتوغل الإيديولوجيا داخل منظومة السلطة السياسية يجعل من هذه الأخيرة آداة طييعة في يد أصحاب الفكر المغلق، دفع هذا بالفيلسوف اللبناني "ناصيف نصار" إلى محاولة إيجاد حل للخروج من مأزق ما تنسجه الإيديولوجيا من براثن حول السلطة السياسية، فالنظرة المغلقة للسلطة والتداخل الكبير بين الإيديولوجي والسياسي يجعل من مأمورية تحرير السلطة السياسية من الإيديولوجية صعبة جداً، نظراً لتوسع نطاقها داخل المجتمع مما يتولد عليه تعبئة شعبية تكون الحامي والمدافع عن مصلحة الجماعة وخدمة مصالحها وبسط نفوذها، فناصيف عالج المشكلة من وجهة فلسفية تهدف لتنظير ما يجب أن يكون عليه الفكر الإيديولوجي في تعاطيه مع السلطة السياسية، في محاولة منه لتحرير السلطة السياسة من الإيديولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الإيديولوجيا، السلطة السياسية، المجتمع، الدولة، الشعب.

Abstract:

The summary of its relationship with makes this research paper shed light on a very important topic, which is related to ideology in political power, and the extent of overlap between them, so that ideology penetrated into the system of this last political power as a tool of nature in the hands of those with closed thinking, this prompted the Lebanese philosopher "Nassif Nassar" To try to find a solution to get out of the impasse that we weave ideology from the clutches of political power) the closed view of power and the great overlap between the ideological and the political makes the task of liberating political power from ideology very difficult, due to the expansion of its scope within society, which generates popular discontent that is the protector and defender of The interest of the group, serving its interests and extending its influence. Nassif treated the problem from a philosophical point of view, aiming to theorize what ideological thought should be in its dealings with political authority.
Keywords : ideology, political authority, society, state, the people.

المؤلف المرسل: محمودي سيف الدين.

1-مقدمة:

تشكل السلطة لدى ناصيف نصار هاجساً كبيرا، حيث نجده يتناولها بالنقد والتحليل في جل مؤلفاته، ولعل كتابه **"منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر"** خير دليل على ما قدمه الرجل في مجال السياسية، ولهذا نجده يعطي أرائه الفلسفية التي لم تكن وليدة الصدفة بل هو سعييه إلى إعادة ضبط مصطلح السلطة وفق رؤيته الفلسفية ومنهجه طريق الاستقلال الفلسفي ، لأن السياسة في الوطن العربي أصبحت أبوية وهجينة لم ترتقي إلى حفظ حقوق المواطنين

بشكل المطلوب عكس الدول الغربية التي تحفظ وتصون حقوق وحريات شعوبها، فالهدف من الاجتماع البشري هو تحقيق الخير المشترك لجميع المحكومين دون تمييز أو إقصاء، ومن واجب السلطة حفظ هذا الخير المشترك بين أفرادها باعتبارها قوة قاهرة ورادعة لكل المواطنين.

في ظل هذه المفارقات يبدو وجود السلطة داخل المجتمع أكثر من ضروري، وذلك لما تفرضه الطبيعة البشرية من نزوع للقوة والسيطرة، وللحد من هذا وجب وضع قوة عليا تخضع لها كل أصناف المجتمع وتُطبق عليهم دون تمييز وهذا حتماً يكون بالتراضي بين الآمر والمأمور، فالقانون وحده من يحفظ كرامة الإنسان داخل الدولة، والذي يجب على المواطنين المشاركة في بناءه.

بالرغم مما قيل فإن السطلة وإن بدت في الظاهر قوة رادعة، فإنها لا تخلو من دسائس ومكائد ينسجها ويحيها اللاعبون السياسيون أو الفاعلين في السلطة، بهذا الفعل تتحول السلطة عوِض خدمة الشعب ككل تصبح في يد أشخاص يخدمون مصالحهم الخاصة على حساب بقية الشعب، وهو ما يُعرف بالإيديولوجيا السياسية، التي تنسج خيوطها داخل السلطة لخدمة مصلحة جماعة معينة، فتتحول العلاقة بين الآمر والمأمور من الطاعة بالتراضي إلى التمرد العلني، وهذا ما يعصف بالدولة، مما يجعل من مهمة السياسي صعبة ومُعقدة بحيث تكون مواجهته مع الشعب تُلاقي استهجان واستنفار كبيرين، وعليه نطرح الإشكال التالي:

-فيما يكمن التداخل بين الإيديولوجيا والسلطة السياسية في فلسفة ناصيف نصار؟ أو ماهي العلاقة بين الإيديولوجي والسياسي؟

2-مفهوم الإيديولوجيا:

يكاد لا يخلو كتاب من كتب **"ناصيف نصار"** عن الحديث حول الإيديولوجيا وبراثنها، ومع نضج فكره الفلسفي واطلاعه على أعمال كثيرة في الفكر

العربي والإسلامي أفرد كتاباً حول الإيديولوجيا وما تنسجه في المجتمعات العربية، ولعل كتابه "**الفلسفة في معركة الإيديولوجية اطروحات في تحليل الإيديولوجية وتحرير الفلسفة من هيمنتها**"، وكتابه "**الإيديولوجية على المحك فصول جديدة في تحليل الإيديولوجية ونقدها**"، خير دليل على اهتام "ناصيف" بالمأزق الذي تشكله الإيديولوجيا في سبيل نهضه الفكر العربي، لكنه في الوقت نفسه يقر بصعوبة تحديد مفهوم دقيق للإيديولوجيا لأن هناك اختلاف في بنية ومضمون المصطلح.

وفي كتابه طريق الاستقلال الفلسفي يُعرِف "ناصيف" الإيديولوجيا على أنها "**نظام من أفكار اجتماعية، يرتبط بمصلحة جماعة معينة، ويشكل أساسا لتحديد فاعليتها الاجتماعية، في مرحلة تاريخية معينة**"، (ناصيف نصار، 1979، ص 43)، وفي هذا يوضح "ناصيف" أن الإيديولوجيا ترتبط بمصلحة جماعة معنية في فترة تاريخية معينة، وتدافع عن وجود هذه الجماعة في النسيج الاجتماعي، في محاولة لحفظ مصالحها وبسط نفوذها ونشر هيمنتها واتساع دائرتها داخل المجتمع، وفي هذا تأكيد من "ناصيف" على المنظومة بمعنى بنية الأفكار المترابطة بينها بعلاقات تعطيها طابعاً منظماً ومنسقاً بصفة كلية ...وهذا ينفي عليها طابع التناثر والعشوائية والتلقائية الفجة، (عبد الإله بلقزيز وآخرون، 2014، ص 93)، فهي "**تستمد قضاياها من مشكلات المجتمع (سياسة، اقتصادية، أخلاقية، روحية ...الخ) ويعتبر المجتمع بمثابة كيان وماهية الفكر الإيديولوجي**"، (ناصيف نصار،1994، ص 11)، لأن هذا النظام من الأفكار يؤلف "**مجموعة معينة من مفاهيم وقضايا مترابطة فيما بينها بحسب ترتيب ما، وتؤلف معاً كلاً واحدا متميزا**"، (ناصيف نصار، 1979، ص 43)، ولكن يختلف هذا الترابط بحسب اختلاف الفكرة الأساسية والمنهج الذي يُنسق بين نظام الأفكار، لأن هذا الاختلاف يؤدي إلى تمزق النظام الإيديولوجي بحيث لا يكون

وحدة واحدة متكاملة، مما يجعل الفكر الإيديولوجي مشتت ولا يبلغ مسعاه في الحفاظ والدفاع عن مصالح الجماعة التي تأسس من أجلها هذا الفكر.

وبالنظر إلى طرح "ناصيف" حول مفهوم الإيديولوجيا فإنه يركز في تعريفه لها على البعد الاجتماعي، حيث يقول **"إن الماهية العامة في الفكر الإيديولوجي هي الماهية الاجتماعية"**، (ناصيف نصار، 1979، ص 43)، وذلك راجع إلى أن الإيديولوجيا إنما موضوعة في خدمة جماعة معينة، وبالتالي فهذه الجماعة تعبر عن نفسها في مواجهة الجماعات الأخرى التي تختلف عن نظام أفكارها، ولهذا فإن الأصل الجامع هو فاعلية الجماعة، وعليه فإن الإيديولوجيا تعتبر شكل من أشكال التعبير عن فاعلية هذه الجماعة داخل المجتمع وعبر التاريخ.

ولابد في خضم الحديث عن فاعلية الجماعة وارتباطها بمصلحة معينة لهذه الجماعة، وجب التنبيه إلى أن الإيديولوجيا تهدف إلى تحقيق المنفعة الحسية التي تعود على الجماعة بالخير والسعادة، حيث يقول ناصيف **"وهذه المنفعة هي الوجه الآخر للطابع العملي الذي يميز كل تفكير مصلحي، تنبثق الإيديولوجيا من حاجة عملية وتنتهي في نشاط عملي"**، (ناصيف نصار، 1979، ص ص44 - 45)، فالمشتغل على هذه الأفكار المصلحية لا يهتم بالأمور النظرية والمعنوية، بقدر ما يهتم بالمنفعة التي تعود على الجماعة، ولأن الفكر الإيديولوجي يهتم بمصلحة جماعة معينة دون سواها، يجعل احتمالية صدقه ضئيلة جداً، لأنه ربما تكون هذه الأفكار خاطئة أو فيها من التزييف ما فيها، وربما هذا ما أكده ماركس حينما وصف الإيديولوجيا بأنها وعي زائف وكاذب، ويرى ناصيف أن هذا الوصف غير جائز وغير مقبول حسب نظرته للإيديولوجيا فهو يؤكد **"أن الفكر الإيديولوجي لا يستقيم كفكر ذي فعالية إذا كان مجموعة أكاذيب، أو أوهام، أو أضاليل، عن واقع الحياة الاجتماعية ومشكلاتها"**، (ناصيف نصار، 1979، ص46)، ولهذا

يجب أن يكون الفكر الإيديولوجي ملامس للواقع ومتجدر فيه حتى يستطيع خدمة جماعته.

3-مفهوم السلطة:

يقر "ناصيف" أن التفكير في السلطة يحتل مكانة مرموقة، وذلك راجع إلى التناقض الظاهر في توظيف السلطة، والذي يغلب عليه طابع السيطرة والتسلط من ناحية، ومن ناحية ثانية تماهي سلطة الحاكم مع سلطة الدولة، لذا لابد من تحديد دقيق لمفهوم السلطة (الوردي حيدوسي، العدد 10، ص167)، حيث نجد "ناصيف" يُعرف السلطة في كتابه "منطق السلطة" على أنها "**الحق في الأمر. فهي تستلزم آمراً ومأموراً أمراً، آمراً له الحق في إصدار أمر إلى المأمور، ومأموراً عليه واجب الطاعة للآمر وتنفيذ الأمر الموجه إليه، إنها إذا علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الأول منهما بأن ما يصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجبا عليه إلا أنه صادر عن حق له فيه، ويعترف الثاني منهما بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطاعة عليه وحق الطرف الأول في إصدار الأمر إليه**" (ناصيف نصار، 2001، ص 7)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على العلاقة التكاملية بين الآمر والمأمور فوجوب الطاعة هو لب السلطة، لأن التمرد والعصيان قد يحيل الدولة إلى خراب.

ولكي تكون هناك طاعة تامة ومتكاملة بين الآمر والمأمور لابد من شرعية السلطة التي ينبغي أن يكون المأمور فيها هو الفاعل الأول، يقول ناصيف "**فإذا كانت السلطة سلطة، كانت بالفعل نفسه شرعية، وانتفى إمكان وصفها بغير الشرعية، وإذا كانت غير شرعية، فإنها ليست سلطة، بل هي سيطرة بشكل أو آخر**" (ناصيف نصار، 2001، ص 14)، هذا مما يجعل صفة الشرعية في السلطة تحصيل حاصل، ووصفها بغير الشرعية يخرجها من كونها سلطة إلى كونها تسلط وسيطرة، "**فالسلطة لا تكون سلطة بمعناها الحقيقي إذا كانت فاقدة**

للشرعية، والشرعية لا تضاف إلى السلطة كصفة ممكنة، بل تتميز كصفة ملازمة لها. أو بعبارة أخرى لا سند من الناحية المبدئية للتمييز بين سلطة شرعية وبين سلطة غير شرعية. فكل سلطة، بما هي سلطة علاقة شرعية، والتأكيد على كونها شرعية عبارة عن تحصيل حاصل له وظيفة توضيحية او جدالية". (ناصيف نصار، 2001، ص 14)، فالمتسلط فاقد لشرعيته بحسب نوع تسلطه، ولهذا فقدرة الحاكم على التأثير الأمري بالنسبة للذين يحكمهم يجب أن يكون نابعاً من إرادة حرة قائمة على الحق والخير المشترك بين المأمورين، فالحاكم الشرعي يكون **"حكمه سلسلة مفتوحة من القرارات في الشؤون العينية التي تهمهم، فالحكم هو الممارسة العينية للسلطة، أي العملية التي تخرجهم من عالم المجرد والمبدئي إلى العالم الحسي والمحقق"**، (ناصيف نصار، 2001، ص 13)، وبهذا فهو يُنّفِذ السلطة التي يمتلكها على المواطنين الذين اختاروه من قبل، فهو لا يخرج عنهم وإذا خرج وجب خلعه، لأن سلطة الحاكم هي سلطة تفويضية من الشعب مستمدة من سلطة الدولة وراجعة إليها.

كما نجد "ناصيف" يميز بين الكثير من المفاهيم التي تمت بصفة مباشر إلى السلطة، والتي يرى في تداخلها مع السلطة تشكل خطراً عليها، لأن استعمالها في غير موضعها يشكل خطراً على الدولة ككل، وقد تناولها "ناصيف" من خلال العلاقة بين السلطة والسلطان، والسيطرة والتسلط، فالاختلاف بين هذه المصطلحات يكمن في مجال معين من مجالات الفعل الإنساني، **"فالسلطان هو اشد أنواع الأمر انتشارا ولطافة وغموضاً. فهو جذب ودفع، وتوجيه ومنع، وتحرض وردع، عبر الواعي واللاواعي، من دون حق محدد ومن دون فرض واضطرار"** (ناصيف نصار، 2001، ص 10)، وفي هذا التمييز بين السلطة والسلطان يظهر أن مقولة السلطان لا ترتكز على الحق في الأمر، بقدر ما تبنى على عنصر النفوذ، وممارسة السلطة على طريقة الأمر الواقع، من دون التزام معين،

بحيث يمارس المتسلطين نفوذهم بلغة الأم المبنية على التأثير الفعلي، لا بلغة الأمر والطاعة المبنية على الحق والواجب، (الوردي حيدوسي 2011/ 2012ص21)، وبهذا يعتبر السلطان الوسيط بين السلطة والسيطرة ونقطة عبور لامتلاك السيطرة، فالعلاقة بين السلطة والسلطان إنما تكمن في مدى نسبة التراضي والقبول بين الآمر والمأمور وفي حالة العكس يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة وتصدعها.

أما فيما يخص التداخل بين السلطة والسيطرة فيوضح "ناصيف" أنهما "**مختلفتان في الماهية. مع خروجهما من أصل واحد. وعليه، ليست السلطة شكلاً من أشكال السيطرة، وليست السيطرة شكلاً من أشكال السلطة**".(ناصيف نصار، 2001، ص 11)، فالسلطة تنبني على مشروعية يكون الشعب فيها هو الآمر الناهي، بينما السيطرة فإنها تكون عن طريق القوة أو بالأحرى مستمدة من القوة العسكرية بالدرجة الأولى، وهذا الاختلاف في الماهية بين السلطة والسيطرة يجعل من العسير أن تتحول السلطة إلى سيطرة أو السيطرة إلى سلطة، كما لا يمنع أن تتحول السيطرة وسيلة إلى السلطة أو السلطة وسيلة إلى السيطرة، فإذا كانت السلطة هي ممارسة للحق المشروع في إصدار الأمر، فإن السيطرة هي الإخضاع المفروض بالقوة، وتسخير الأضعف لأغراض الأقوى، ولهذا لا ينبغي تحول السلطة إلى سيطرة لأنهما مختلفتين من حيث المنشأ والهدف.(الوردي حيدوسي، العدد10 ص 168).

وعموماً فإن مفهوم السلطة عند "ناصيف" ترتكز على مقولة "الحق في الأمر" التي تستمد شرعيتها من الشعب الذي يُخوِل للسلطة الحق في الأمر بالتراضي وتحقيق الخير المشترك لكافة المأمورين، في إطار التطبيق الصارم والفعلي للقانون دون تمييز أو إقصاء، ولهذا يتخذ ناصيف من ثنائية السلطة والسيطرة دليلاً له في التمييز بين الأشكال الصحيحة للممارسة السياسية والأشكال الفاسدة

لها، السلطة المتلازمة مع العدل والحرية والحرص على مصلحة الأفراد والمجتمع، وكلما انزاحت عن هذه الموجهات انقلبت سيطرة وتسلطاً، (عبد الواحد آيت الزين 2020، ص 116)، كما نجد البعد الفلسفي في مقاربة "ناصيف" لمعنى السلطة حاضراً بقوة، في محاولة منه لتقريب المواطن من السلطة والمشاركة فيها من خلال النقد والتقييم.

4-النظرة الإيديولوجية إلى السياسة.

إن الاختلاف بين الإيديولوجيات المتصارعة ناتج عن المضمون السياسي الذي تحمله كل إيديولوجية وموقفها من النظام السياسي القائم والفاعلين فيه، وقد نلمس هذا الاختلاف حتى في الإيديولوجيات التي تتوزع تحت منظور واحد كالاشتراكية والقومية والثورية وغيرها من الإيديولوجيات التي تسير في فلك واحد، لأن لكل منها مضمونها السياسي الذي تشتغل فيه، وهذا ما يضفي طابع الخصوصية لكل إيديولوجيا مهما كانت علاقتها مع الإيديولوجيات الأخرى، لذا يرى "ناصيف" أن النظرة الإيديولوجية إلى السياسة تتمتع بخاصيتين هما:

4-1-الخاصة الأولى: "التي ينبغي الانطلاق منها هي أن الإيديولوجية فكر مشتق من العمل ومن أجل العمل"، (ناصيف نصار، 1986، ص 249)، وهذه الخاصة هي الأبرز في الفكر الأيديولوجي حيث تؤثر في كل مجلات اشتغاله، والسياسة في جوهرها أبرز المجالات التي تتسم بالعمل، لذا تفعل الإيديولوجية فعلتها في السياسة بحجة دخول المجال السياسي للعمل ومن أجل العمل وهو فعل يتسم بالذاتية، وهذا عن تناولها للسياسة من الناحية الاجتماعية أو الفلسفية، لهذا يقول "ناصيف" **"فكل نظرة إيديولوجية إلى السياسة تتناول السياسة كعمل، ولا تلجأ إلى تناولها كظاهرة موضوعية، وبالتالي إلى تفسيرها سوسيولوجياً أو فلسفياً إلا من حيث إن التفسير يُساعد على تناولها كعمل"**، (ناصيف نصار، 1986، ص 249)، وهذا ما يجعل تغلغل الإيديولوجية داخل

السياسية واضح الأهداف والنوايا، والعمل هنا ليس بمفهوم العمل الذي يُقدم الإضافة المرجوة إلى السياسة أو العمل الفردي الذي لا يُمثل الإيديولوجية أو العمل خارج نطاق الجماعة، بل هو العمل في إطار الجماعة التي يتحرك من أجلها الفكر الإيديولوجي ومن خلالها يسعى إلى بسط نفوذه وهيمنته على السياسة، ولعل تاريخ الإيديولوجيات في العالم خير دليل على ذلك مثل الإيديولوجية الشيوعية في القرن التاسع عشر والإيديولوجية الشيوعية الفرنسية والإيديولوجية الشيوعية السوفياتية والإيديولوجية الشيوعية المصرية...إلخ، فكل هذه الإيديولوجيات تقوم على الارتباط بفاعلية الطبقة العاملة.

2-4-الخاصة الثانية: بما أن الفكر الإيديولوجي قائم من أجل العمل وللعمل، فإن النظرة الإيديولوجية إلى السياسة تكون غائية بالدرجة الأولى، يقول "ناصيف" "**تحديد الغايات عملية أساسية في العمل السياسي، والغاية في الفكر الإيديولوجي السياسي هي أعلى ما ينبغي التوصل إليه تحقيقاً لتطلعات الجماعة التي يُعبر عنها**"، (ناصيف نصار، 1986، ص 251)، فتحديد الغاية في الفكر الإيديولوجي هو أبرز ما يجب على الجماعة تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل إقناع الآخر بضرورة صحة وجمال تلك الغاية وإن كان ذلك على حساب الغير.

ينبني التأثير الغائي للجماعة في الفكر السياسي الإيديولوجي على صعيدين هما: الممارسة والتفسير.

-فالممارسة الغائية للجماعة هنا تقتضي دخول الجماعة مسرح السياسة باعتباره فكر نضالي، فتفاعل الفكر الإيديولوجي مع مقتضيات السياسة أمر لابد منه بما أن القضايا السياسية متجددة، مما يفْرض "**على الفكر الإيديولوجي ممارسة النقد الدفاعي أو الهجومي باستمرار**"، (ناصيف نصار، 1986، ص 256)، لأن السياسة في نظره -الفكر الإيديولوجي السياسي-عبارة عن جهات وأحزاب وأطراف

متصارعة، فالعدو السياسي مبثوث داخل هرم السلطة، وجب التأهب له حتى ولو كان وهمياً.

-أما التفسير في الفكر الإيديولوجي السياسي فهو دائما موجه وليس منزه باعتباره يعمل لخدمة الجماعة، لأنه دائماً ما يُعارض الوضع السياسي إذا كان مختلفا مع حاجات وأهداف وغايات الجماعة التي يدافع عن مصالحها، يقول "ناصيف" " **ومن الطبيعي كذلك أن ينتج الفكر السياسي الإيديولوجي المعارض للوضع السياسي القائم تفسيراً لهذا الواقع من زاوية منطلقاته وغاياته"**، (ناصيف نصار، 1986، ص 254)، فخدمة الجماعة وتحقيق أهدافها ومساعيها هي الغاية القصوى في الفكر الإيديولوجي السياسي.

وفي خضم هذا التفسير للواقع السياسي يظهر ما يسمى التقييم السياسي في الفكر الإيديولوجي، الذي ينبني على نوعين هما:

-العلاقة بين الأهداف والوسائل، فالفكر الإيديولوجي السياسي يسعى إلى تحقيق الأهداف مهما كانت الوسائل، أي بلغة ميكيافيلي الغاية تبرر الوسيلة.

-الموقف من النظام المرغوب فيه، أي أن الفكر الإيديولوجي السياسي يكون معادياً أو متوافقاً مع النظام القائم انطلاقاً من مدى ملائمته لتطلعات الجماعة.

فالفارق بين النوعين يجعل قلب القيم السائدة داخل الدولة والمجتمع واضحاً وجائزاً، يقول "ناصيف" "**الذين لا ينتبهون إلى الفارق بين نوعي التقييم السياسي الإيديولوجي، لا يفهمون كيف ينقلب المرفوض مطلوباً، والجائز ممنوعاً، والأبيض أسوداً والأسود أبيض، في سياق نظرة إيديولوجية واحد إلى السياسة"**، (ناصيف نصار، 1986، ص 255)، وهنا تبرز قوة الفكر الإيديولوجي في الدفاع عن مصالح جماعته.

وبهذا يمكن القول إن **"النظرة الإيديولوجية إلى السياسة هي نظرة إلى وضع سياسي قائم من وجهة جماعة معينة (أمة، طبقة، طائفة، عرق،**

أقلية...إلخ) وفي سبيل خدمة فاعليتها"، (ناصيف نصار، 1986، ص 251)، إذن فالنظرة هنا محصورة في نطاق ضييق مرتبط بفاعلية الجماعة داخل الوضع السياسي القائم، وفي هذا انحياز واضح للإيديولوجيا اتجاه السياسة، مما يولد انقسام العالم الساسي إلى جهتين أو عدة جهات تختلف فيها الغايات والأهداف، ينتج عن هذا الانقسام ما يُعرف بالحروب الأهلية والعنصرية والطائفية وغيرها من الإيديولوجيات المتناحرة التي يكون دورها الأساسي تحطيم السلطة وكل مقومات المجتمع.

5-تحرير السياسي من الإيديولوجي.

على ضفاف الأمل انطلق "ناصيف" في بحثه عن سبل جديدة لفك الخناق عن السياسة ورجال السياسة، فالمشكلة الإيديولوجية أرقته ولازالت تؤرقه منذ ستينيات القرن الماضي، ما انفك الرجل يبحث ويجتهد بغيت إيجاد مَخرج يكون السبيل لتحرير السياسة ورجالها من براثن الإيديولوجية التي سيطرت على الساحة السياسية خاصة العربية منها، فالشغل الشاغل لناصيف هو كيف نبني سياسة يكون منطلقها العقل والفكر بعيداً عن الدين والإيديولوجية، فمحاولة "ناصيف" هنا تريد تسليط الضوء على العالم الذي نعيشه المتعين في الواقع وليس عالم آخر لا نعرف عنه سوى ما وصل إلينا، ويقصد هنا الدولة الدينية التي تهتم بالغيب والعالم العلوي، وفي تعاطيها مع السياسة تتخذ موقفاً إيديولوجياً فهي تنحاز إلى الجماعات القائمة في المجال الاجتماعي والحضاري الحاضر، حيث يقول الدكتور كرم الحلو "إن الدولة الدينية هي عدوان على طبيعة الأشياء، لا دولة في السماء، الدولة ظاهرة دنيوية، اجتماعية، تاريخية، قادتها منطقة الأرض، وأساسها مجتمع يعيش على هذه الأرض، ويتفاعل معها عبر مراحل التاريخ وأطواره"، (أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، د ت، ص 242)، وهذا النقد الموجه إلى الدولة الدينية يسري على

الدولة الإيديولوجية **"لأن الدولة في ذاتها ليست جماعة مؤمنين، وسلطة الدولة ليست سلطة إيمانية، ولأن الانتماء إلى المجتمع المُتخذ شكل دولة ظاهرة اجتماعية تاريخية، لا تتصف بأي قدسية"**، (ناصيف نصار، 2001، ص 200)، فكل من النظرة الإيمانية(السلطة الدينية) والظاهرة الاجتماعية التاريخية(الإيديولوجيا) يستمدان قدسيتهما من الفاعلين الإيديولوجيين الذين يحاولون بكل جهد وبأقصر الطرق الوصول إلى الحكم حتى ولو كان العنف وسيلة إلى ذلك، وفي هذا يبرز الجانب المظلم للدولة الإيديولوجية والذي يتمثل في السيطرة والتسلط والصراع العنيف إذ اقتضى الأمر ذلك، بغيت تحقيق مصالح الجماعة المعينة، وهنا يقع السياسي ضحية التلاعبات الإيديولوجية فيخرج من كونه خادم للشعب الذي فوضه السلطة إلى خدمة فئة بعينها، فتحرير السياسي من الإيديولوجي عملية صعبة ومُعقدة نظراً للتداخل الواقع بينهما، لأن كلاهما يتوقف تقدمه بالعمل ومن أجل العمل في سبيل تحقيق الغاية المنشودة، وهذا العامل المشترك بينهما يجعل من مهمة تحرير السياسي من الإيديولوجي متوقفة على مدى إخضاع الإيديولوجي إلى السياسي أو إرجاع الجماعة المنفصلة إلى رحاب السياسة الكلية، فتقاطع مصلحة الجماعة مع مصلحة المجموع يؤدي بالطبيعة الحال صراع قد تضرب جذوره طويلة في المجتمع وقد يؤدي أيضاً إلى تفكك الدولة.

ونتيجة هذا الصراع بين السياسي والإيديولوجي يصبح مطلب العدل أكثر من ضروري من أجل ألا تتحول السلطة إلى سيطرة، **"فالسيطرة لا تنبني على العدل، ولا تعمل بالمقتضى العدل"**، (ناصيف نصار، 2001، ص 232)، فالعدل يشترط إعطاء كل ذي حق حقه، ولكن لما تكون السلطة موجهة إلى خدمة جماعة معينة هنا يظهر اللاعدل، فتتحول السلطة من كونها خادمة للشعب إلى منحازة للجماعة مما يطيل من أمد الصراع بين السياسي والإيديولوجي.

6-خاتمة:

وصفوة القول أن العلاقة بين الإيديولوجيا والسلطة السياسية تعرف توتراً دائم نتيجة تصادم المصالح بين الجماعة والمجموع، فخدمة الشعب هي غاية السلطة السياسية، بينما غاية الإيديولوجيا هي خدمة جماعة معينة، وهذا ما يجعل السلطة السياسية في علاقتها مع الشعب تتخذ شكلا أفقياً أي لا يوجد فرق بين المحكومين فهي تنطلق من الشعب وتعود إليه، بينما الإيديولوجيا تجعل علاقتها مع الشعب تتخذ شكلا عمودياً أي من القمة إلى القاعدة فهي تنطلق من الجماعة التي تخدمها وتعود إليها، فالعلاقة بين المأمور المخدوم والآمر الخادم في السطلة السياسة تكون عكس الإيديولوجيا، لأن السلطة السياسية كلما كانت تتبع سياسة الاحتواء لكل مواطنيها فلن يكون هناك صراعات أو منازعات، وعلى العكس من ذلك فإذا كان الانحياز لفئة دون غيرها داخل الدولة نشبت الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، ولهذا تبقى النظر الإيديولوجية إلى السياسية مغلقة مادامت تنحاز لجماعة بعينها.

وأهم نتيجة متوصل إليها هي صعوبة تحرير السلطة السياسية من براثن الإيديولوجيا، كما أن الأمر ليس مستحيلا. ولعل ما يمكن اقتراحه هو ضرورة خروج الإيديولوجي من الدائرة المغلقة للجماعة إلى رحاب أوسع، فخدمة الشعب أولى وأرفع من خدمة الجماعة.

7-قائمة المصادر والمراجع:

7-1-المصادر:

-ناصيف نصار، (2001)، *منطق السلطة (مدخل إلى فلسفة الامر)*، ط2، بيروت، لبنان، دار أمواج للنشر والتوزيع.

-ناصيف نصار، (1986)، *مطارحات للعقل الملتزم*، ط1، لبنان، دار الطليعة للنشر.

-ناصيف نصار، (1986)، *الفلسفة في معركة الإيديولوجيا (اطروحات في تحليل الإيديولوجيا وتحرير الفلسفة من هيمنتها)*، ط2، بيروت، لبنان، دار الطليعة،

-ناصيف نصار، (1979)، *طريق الاستقلال الفلسفي (سبيل الفكر العربي إلى الحرية والإبداع)*، (ط2)، بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر.

-ناصيف نصار، (1994)، *الإيديولوجية على المحك (فصول جديدة في تحليل الإيديولوجيا ونقدها)*، ط1، بيروت، لبنان، دار الطليعة.

7-2-المراجع:

-الوردي حيدوسي، مشكلة السلطة في المجتمع العربي المعاصر (عند ناصيف نصار)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10، الجزائر.

-الوردي حيدوسي، (2012/2011)، *علاقة المثقف بالسلطة عند ناصيف نصار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة*، قسم الفلسفة جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

-عبد الواحد آيت الزين، (2020)، *الإنتاج الفلسفي في الفكر العربي المعاصر في أطروحات ناصيف نصار*، ط1، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

-أحمد عبد الحليم عطية وآخرون، (د ت)، *طريق الاستقلال الفلسفي باب الحرية (قراءة نقدية في فكر ناصيف نصار الفلسفي)*، (د ط)، الاتحاد العربي للجمعيات الفلسفية.

-عبد الإله بلقزيز وآخرون، (2014)، *ناصيف نصار من الاستقلال الفلسفي إلى فلسفة الحضور*، (ط1)، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.